

إلى من يهمله الأمر

نظام التعويض الحكومي

إنني بصدد الكتابة من أجل الترويج لنظام التعويض الخاص بالحكومة البريطانية (GIS).

يقدم نظام التعويض الحكومي نوعًا من أنواع التأمين المكفول، أي المضمون، من جانب الحكومة البريطانية، للملاك حال قيامهم بالإقراض للمعارض العامة في المملكة المتحدة. وهذا النظام تم تقديمه عام 1980، بموجب قانون صدر بإقرار من البرلمان. وهو يمنح أساسًا قانونيًا لوزير الثقافة (باعتبارهم مثلًا عن حكومة جلالة الملكة) لكفالة مخاطر خسارة أو تلف أي مواد يتم إقراضها من أجل الصالح العام للمتاحف والمعارض والمكتبات والصندوق الوطني وأي مؤسسات وجهات أخرى مماثلة في المملكة المتحدة. ونظام التعويض الحكومي يقدم لمقرضي المعارض في المملكة المتحدة ضمانًا مطلقًا لتحمل حكومة المملكة المتحدة، حال حدوث أي خسارة أو تلف، التكلفة الناتجة عن أي منهما.

ومن خلال تقديم تغطية مجانية، تشمل كل فترة الإقراض، أي بدءًا من تحرك المادة المعنية حتى وصولها وعرضها في الجهة التي اقترضتها، وتغطي أغلبية المخاطر التي تغطيها عادة شركات التأمين التجارية، فإن نظام التعويض الحكومي نجح في إتاحة الفرصة لاقتراض الأعمال الفنية العظيمة من أجل عرضها على أكبر عدد ممكن من الجماهير في المملكة المتحدة منذ أن تم تقديم هذا النظام.

ونحن ندرك أن لديك بواعث قلق بشأن قبول نظام التعويض الحكومي، كوسيلة لتغطية قرضك أو قروضك. ونحن نأمل أن يشكل هذا الخطاب، الذي يوضح نطاق المزايا التي يوفرها نظام التعويض الحكومي، ويتعرض لبعض بواعث القلق الشائعة، حافزًا لك لأن تنضم إلى الآلاف من المقرضين الذين استخدموا هذا النظام بنجاح.

وبينما اعتمدت الكثير من البلدان هذا النظام، إلا أن القليل منها يقدم نظامًا شاملاً من حيث التغطية كذلك الذي تقدمه المملكة المتحدة. ومن الناحية العملية، فإن نظام التعويض الحكومي مدعوم بنظام تفتيش صارم ودوري، خاضع لإشراف مستشار الأمن الوطني البريطاني وفريقه من المستشارين. ومن شأن ذلك أنه يضمن الحفاظ على أعلى المعايير من جانب كل شخص معني بالأمر، في كل مرحلة من مراحل عملية اقتراض المواد الثقافية وإقراضها.

ويغطي نظام التعويض الحكومي معظم المخاطر التي تغطيها عادة شركات التأمين التجارية، بما في ذلك مخاطر الإرهاب والشغب، والاضطرابات الأهلية، والقرصنة والخطف، مما يمكن أن تتعرض له المادة المقترضة. ولا يغطي نظام التعويض الحكومي الخسارة أو التلف الناتجين عن إهمال المالك أو المستخدمين لديه أو وكلائه. كما أنه لا يشمل مخاطر الحرب، حيث إننا لا نتوقع من المتاحف والمعارض أن تتخرب في إقراض المواد الثقافية واقتراضها، سواء أكان ذلك في منطقة صراعات أو بالقرب منها. ومع ذلك، فإن الحكومة البريطانية سوف تنتظر في طلبات التخلي عن هذه الاستثناءات عند توفر أسانيد مقنعة للقيام بذلك.

وقد ينتاب المقرضين بواعث قلق معينة تتعلق بصعوبة تسوية المطالبات إذا ما نشأت، فضلًا عن طول أمد التسوية، أو تتعلق بعدد المطالبات المحتملة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نظام التعويض الحكومي لديه سابقة عمل ممتازة في هذا الصدد: فهناك عدد صغير من المطالبات التي نشأت على مدار العشرة أعوام الماضية، وهي تعد في معظمها مطالبات ثانوية.. وهذا أمر يؤثر الإعجاب بشكل خاص، نظرًا لأن إجمالي قيمة المواد المضمونة في أي وقت على نطاق النظام بأكمله، يمكن أن تصل إلى 15 مليار جنيه إسترليني. وقد تم التعويض عن مادة واحدة تمت خسارتها بالكامل: جميع المواد الأخرى تم التعويض عنها لتعرضها للتلف الذي أمكن إصلاحه، وذلك بعد الاتفاق مع المالك على المعالجة، سواء من جانب منظمي المعارض أو الخبراء التابعين للمتحف أو المعرض المقترض. وقد تمت تسوية جميع هذه المطالبات بسرعة، مع دفع المبالغ المستحقة في غضون أيام قليلة فقط من الاتفاق النهائي بين جميع الأطراف على مدى الخسارة التي حدثت.

ويستعين نظام التعويض الحكومي بخبراء تسوية الخسائر العاملين في الصناعة المعنية، والمتخصصين في هذا العمل، لتقديم مشورتهم بشأن المطالبات. ويجوز للملاك أيضاً تعيين خبير خاص بهم (على نفقتهم أو على نفقة المقترض) لحضور أي تقييم يقوم به الخبير التابع لنظام التعويض الحكومي، بهدف تمثيل مصالح المالك، وإعطاء المشورة للمالك، ومناقشة الأسئلة المتعلقة بالتلف الذي وقع، وطرق إصلاحه، مع الخبير التابع للنظام.

إن نظام التعويض الحكومي هو تعهد من الحكومة البريطانية للمالك بتعويضه عن خسارة المادة المعنية أو تلفها. وسوف يتم الوفاء بهذا التعهد في حالة صحة المطالبات، بل حتى في الحالات التي لا يتم فيها الوفاء بالشروط المحددة (مثل الشروط الأمنية)، التي يجب على المؤسسات المقترضة أن تمتثل لها. وفي مثل هذه الحالة، يدفع نظام التعويض الحكومي المبلغ المستحق للمالك في أسرع وقت ممكن بعد الموافقة على المطالبة، وأي دعوى ضد المؤسسة المقترضة يمكن المضي فيها من جانب الحكومة البريطانية بشكل مستقل.

إن الحكومة البريطانية تفخر بنظام التعويض الحكومي، وسابقة الأعمال النموذجية. إضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المواد الثقافية، فإن هذا النظام يحمي المتاحف والمعارض التي تعتمد بكثافة على الدعم الحكومي والتبرعات الكريمة من جانب القطاع الخاص، من تحمل أقساط التأمين التجاري التي لا داعي لها. ونحن ليجدون الأمل في أن تدعمنا في هذا الأمر وتقبل تغطية قرضك أو قروضك الكريمة من خلال نظام التعويض الحكومي.

إذا كان لديك المزيد من الأسئلة بشأن نظام التعويض الحكومي، فيرجى التواصل مع كارول وارنر مديرة نظام التعويض الحكومي في مجلس الفنون [البريد الإلكتروني government.indemnityscheme@artscouncil.org.uk].

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



هيلين وايتهاوس
نائب المدير العام للمتاحف والملكية الثقافية
قسم الرقميات والثقافة ووسائل الإعلام والرياضة

25 April 2019